أثر الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سلطان عقلا المرشد*، مراد عمار الزمامي*، سيف الدين علي مهدي *

ملخص

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الحوكمة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ولقد استخدم الباحثون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة تتكون من اثنتي عشرة دولة عربية خلال الفترة المتراوحة بين 1996-2010 والتي تتسم بالاستقرار النسبي مقارنة بما يليها من سنوات. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق ستة معايير للحوكمة المعتمدة من البنك الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد مكن اختبار المفاضلة لهوسمان (Hausman) من استخدام نموذج البانل (Panel Model) للآثار الثابتة كنموذج أمثل للدراسة. وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن مؤشري كفاءة الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تمثل أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. أما مؤشرات الحوكمة الأخرى والمتمثلة في محاربة الفساد والاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة فلم تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتطلب من الدول العربية المزيد من العمل للالتزام بهذه المبادئ للحوكمة حتى تتمكن من تحسين جاذبيتها لهذا النوع من الاستثمار الذي يعتبر داعما أساسيا للتطور الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوكمة، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، الدول العربية.

المقدمة

أدت التغيرات المتتالية في الاقتصاد والإدارة إلى بروز مفهوم الحوكمة الرشيدة كإحدى الوسائل الناجعة لإدارة الاقتصاد والتنمية في كثير من الدول. ومفهوم الحوكمة أو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أصبح اليوم يحتل أهمية كبيرة لدى الكثير من الباحثين في مجال الإدارة والتنمية خاصة فيما يتعلق بمنح السلطات، والمشاركة في صنع القرار، وتطبيق معايير الرقابة والمتابعة والمساءلة ورفع مستوى الفعالية والكفاءة في العمل الحكومي. وتنبع أهمية الحوكمة من علاقتها الوطيدة بإجراءات التطوير المؤسسي وجهود الإصلاح التنظيمي الموجهة نحو تحسين أساليب العمل في المؤسسات والهيئات سواء كانت حكومية أم خاصة لضمان النجاح والتقدم المستمر الداعم لجذب الاستثمارات. وبصفة عامة تشمل آليات الحوكمة الالتزام بالقوانين وتفعيل الهياكل التنظيمية وحسن اختيار القيادة، والتقييم الدوري والشفافية في التعاملات والإفصاح المالي وحسن استخدام الأموال العامة.

لقد تميز تناول موضوع الحوكمة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد بتباين أهداف وتوجهات الباحثين من خلال التركيز على جوانب مختلفة من النشاطات التنظيمية، حيث اهتمت الكثير من الدراسات في مجال العلوم السياسية بعلاقة الحوكمة بالحكم الديمقراطي والمشاركة الشاملة لجميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك صناع القرار الحكوميون والمواطنون ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في صناعة القرارات التي تتعلق بالمصلحة العامة من خلال الشفافية والمسائلة الهادفة وفعالية وكفاءة العمل الحكومي. ويركز هذا النوع من الدراسات على الجانب السياسي وسيادة القانون من خلال توفير الوسائل المختلفة لإشراك المواطنين في أساليب الحكم والإدارة كالانتخابات والتفاعل بين المسئولين والمواطنين والمشاركة في رسم السياسة العامة وصنع

* كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية.

تاريخ استلام البحث 2016/6/14 وتاريخ قبوله 2017/4/25.

© 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

القرار (Rhodes 2007, Farazman 2012).

من ناحية أخرى اعتبرت أدبيات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن للحوكمة وأساليب الحكم الرشيدة أبعادا إنسانية واجتماعية وتنموية تشكل الأساس لأهداف الألفية الإنمائية (Millennium Development Goals) لمحاربة الفقر والتخلف، وعدم المساواة، والعديد من أوجه القصور الإنسانية الأخرى(United Nations, 2011). وتتمحور أهداف الحوكمة في هذا الجانب حول تحقيق أهداف اقتصادية وإنسانية أساسية مثل محاربة البطالة ودعم النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز. وتمثل الحوكمة في هذا السياق وسيلة للمساعدة في تحقيق التقدم والنماء من خلال استراتيجيات ومنهجيات فاعلة في الإدارة والتنمية تساعد في توفير الخدمات الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الحوكمة ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية يأتي في مقدمتها متغير التنمية الاقتصادية. وحاول الباحثون في هذا الإطار دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة على عامل مهم للنمو الاقتصادي ألا وهو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الوطنية وإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة. وبصفة عامة تندرج هذه الدراسة في إطار تقييم مستوى الالتزام بمعايير الحوكمة وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وتأتي أهمية هذه الدراسة لاهتمام العديد من الدول بتحسين مناخها الاستثماري وتطوير عوامل الجذب لديها بما يمكنها من استقطاب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتشير معظم أدبيات البحث المهتمة بظاهرة تدفق الأموال الطويلة الأجل[1] إلى وجود عوامل عديدة تؤثر في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يأتي في مقدمتها انخفاض قيمة عناصر الإنتاج كتكلفة العمل ورأس المال ووفرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مرونة السياسات الضريبية في الدول المستضيفة. وفي الفترة الأخيرة فقد أشارت العديد من الدراسات إلى دور الاستقرار السياسي وكفاءة الحكومات وفاعلية إدارة التنمية والاقتصاد وبصفة عامة الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في استقطاب أنواع مختلفة من الاستثمارات المحلية والأجنبية (Aizenman and Spiegel 2006, Maiti and Mukherjee 2013).

وفي هذا الجانب اهتمت معظم الدراسات بعينات مختلفة من العالم، أما الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في الدول العربية فهي قليلة جدا. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة أن تكون إضافة مهمة يمكن من خلالها التعرف على أثر تطبيق أساليب الحوكمة الرشيدة في جذب الاستثمارات وضخ الأموال في الاقتصاديات العربية والنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية.

1-1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تنامي إدراك هذه الدول للدور المهم لهذا النوع من الاستثمارات في نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير الأموال اللازمة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

ما الآثار المحتملة لتطبق معايير الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟

2-1 فرضيات الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مفهوم الحوكمة المستخدم من قبل البنك الدولي الذي يشمل ستة معايير للحوكمة وهي السيطرة على الفساد، وفعالية وكفاءة الحكومة، والاستقرار السياسي، وعدم اللجوء إلى العنف، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، وإبداء الرأي، والمساءلة. وبناء على هذا التعريف يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **H1** : لا تساهم السيطرة على الفساد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **H2** : لا تساهم فعالية و كفاءة الحكومة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] تشمل تدفقات الأموال طويلة الأجل على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ويسمى كذلك استثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية هذا إضافة إلى الدين الخارجي.

- **H3** : لا يساهم الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **H4** : لا تساهم جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **H5** : لا يساهم الالتزام بمبادئ سيادة القانون في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **H6** : لا يساهم الالتزام بمبدأ إبداء الرأي والمساءلة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة نوعين من أدوات التحليل، فتم استخدام المنهج الوصفي الذي يرتكز على عرض دراسة العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق معايير الحوكمة في الدول العربية كما هي في الواقع، وذلك من خلال عرض بعض الأشكال البيانية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم محاولة تحليل دور مناخ الاستثمار والحوكمة لتفسير التطور في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ورأى الباحثون ضرورة أن يكون التحليل الوصفي مرفقا بجانب تطبيقي أكثر قدرة على تفسير الظاهرة محل الدراسة، حيث تم في هذا الإطار الاعتماد على النماذج القياسية، وبصفة خاصة تم استخدم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لإبراز تأثير تطبيق معايير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من اثنتي عشرة دولة عربية خلال الفترة مابين 1996-2010م. وقد تم استبعاد ما يليها من سنوات بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه كثير من الدول العربية والذي لا يساعد على إبراز أثر تطبيق معايير الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات البنك الدولي وكذلك بيانات المؤسسة العربية للاستثمار.

4-1 محاور الدراسة

اشتملت هذه الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة على خمسة محاور رئيسة. تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الحوكمة، في حين اهتم المحور الثاني بأدبيات البحث والدراسات السابقة. أما المحور الثالث فتعرض للحديث عن ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وعلاقته بالالتزام بتطبيق معايير الحوكمة، وجاءت الدراسة التطبيقية في المحور الرابع وقد اعتمدت على تطبيق نموذج البانل (Panel Model) لتحليل نوعية العلاقة بين معايير الحوكمة من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. وأخيرا تضمن المحور الخامس الخاتمة والتوصيات.

2. الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يوجد في النظرية الاقتصادية تعريف شامل ومتفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك تعريفات كثيرة ومتنوعة للاستثمار حسب الباحثين والمؤسسات. ففي نطاق المالية الدولية يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل من بلد المنشأ إلى البلد المضيف، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه في إطار إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر لسنة 1993 على أنه ذلك "النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر[2]، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[3]. وجاء دليل إحصاءات ميزان المدفوعات لسنة (2007) ليدعم التعريف السابق ويعتبر أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشر في حالة تملك المستثمر الأجنبي 10% فما فوق من الأسهم ، وهذه النسبة تمكنه غالبا من المشاركة في الادارة وإبداء الرأي فيما يخص إدارة الشركة. أما إذا كان المستثمر

[2] يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة الاستثمار المباشر.

[3] تم اقتباس هذا المفهوم من مقال : المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه، العدد الفصلي الأول/يناير 2008، المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات.

الأجنبي يملك أقل من 10% من الأسهم فهذه النسبة تمكنه فقط من الحصول على العوائد ولا يمكنه المشاركة في إدارة المؤسسة، وفي هذه الحالة فإن الاستثمار الأجنبي يسمى استثمارا غير مباشر وهو استثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية. وكل هذه التعاريف تتفق مع المفاهيم المعتمدة من طرف الكثير من المؤسسات الدولية الأخرى. فعلى سبيل المثال تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الاستثمار الأجنبي يكون مباشراً عندما يمتلك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال، ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل المدى يهدف إلى إنشاء علاقة مصلحة دائمة بين الشركة الأم وبين الشركة أو الوحدة المنشأة في البلد المضيف. وبصفة عامة يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يأخذ أشكالا متعددة أخرى على قرار الاندماج أو إعادة استثمار الأرباح، في حين يتمثل الاستثمار غير المباشر في شراء الأوراق المالية التي تأخذ أشكال الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الأجنبية.

والتعريفات السابقة تؤكد أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر تهدف إلى ربط الصلة بين البلد الأم والمشروع المنشأ، وعادة ما يكون الغرض من هذا الاستثمار خلق الثروة والمساهمة الفعالة في إدارة هذه الشركة. وعلى هذا الأساس فإن المشاركة في إدارة المنشأة في الخارج هو العنصر المميز للاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار الغير مباشر.

2-1-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد

تتفق معظم أدبيات البحث المهتمة بدراسة تدفقات الأموال الطويلة الأجل على وجود نوعين من العوامل المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشرة، فهناك عوامل تخص إستراتيجية المؤسسة الأجنبية التي تقرر الاستثمار في بلد أجنبي، مثل استغلال الميزات النسبية التي تمتلكها الشركة كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم تجاري (Dunning, 1988) ، وهناك عوامل أخرى تتعلق بجاذبية الدول المضيفة وتمثل ما يسمى بمناخ الاستثمار وتشمل انخفاض تكاليف الإنتاج، والضرائب وتوافر المواد الأولية والالتزام بتطبيق معايير الحوكمة. ولقد أشار رخا (2012)، مثلا في دراسته عن وجود ثلاثة أنواع من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي المحددات الاقتصادية المتمثلة في حجم السوق المحلي واحتمالات نمو واستقرار السياسة الاقتصادية الكلية وتوافر العمالة الرخيصة والمحددات البيئية وتتركز حول تساهل الدول النامية في عدم ممانعتها على الملوثات البيئية على عكس الدول المتقدمة، والمحددات السياسية والمتمثلة في الاستقرار السياسي والأمني. وأظهرت دراسة (Kinda, 2010) التي شملت عينة تتكون من (77) دولة نامية أن البنية التحتية والتمويل والمؤسسات تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار. وذكر صقر (1999) في دراسة حول واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال أفريقيا أن المحددات الأكثر أهمية والتي تتعلق بالدولة المضيفة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدلات التضخم وتكاليف الإنتاج بالإضافة إلى المناخ الاستثماري. وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي لدراسة أرشيد (2008) أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين العام الخارجي وشروط التبادل التجاري، لها تأثيراً كبيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

وترى النظرية الاقتصادية أن رأس المال الوطني في كثير من البلدان النامية يمثل العقبة الكئود أمام تحقيق الأهداف التنموية، الأمر الذي حدا بمعظم الدول في العالم إلى السعي إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وذلك لتخطي فجوة المدخرات المحلية وبالتالي تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة عن طريق رأس المال الأجنبي. ولقد اعتبرت العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بديلا ناجحا للقروض الخارجية. وخلصت بعض الدراسات في هذا السياق إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا مهماً ومؤثراً بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية باعتباره يمثل الطريقة المثلى لاستيراد التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمارات له انعكاسات إيجابية على تطوير الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات المحلية (Aitken and Harrison, 1999). ومن ناحية الدراسات التطبيقية توصلت دراسة (Gui-Diby, 2014) إلى إبراز الدور الرائد للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في خمسين دولة أفريقية خلال فترة الفترة مابين 1980-2009. وفي دراسة قام بها (Azman-Saini et al, 2010) وشملت خمس وثمانين

دولة توصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر ايجابيا على النمو إلا إذا توفرت درجة معينة من الحرية الاقتصادية، وأكدت دراسة حديثة قام بها (Fujimori and Sao, 2015) الدور البارز والإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الإنتاجية في الهند خلال الفترة 1995-2004.

2. 2. الحوكمة

2-2-1 مفهوم الحوكمة

ظهر مصطلح حوكمة الشركات Corporate (Governance) في سبعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك مواكبة لتطور وانتشار العلوم الإدارية. وقد مكن استخدام آلية الحوكمة على مستوى الشركات من وضع قواعد إدارية تضمن الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية وذلك بهدف المحافظة على مصالح وحقوق المساهمين والعاملين وغيرهم. ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الحوكمة على مستوى المنظمة يتمثل في الالتزام بمجموعة من الضوابط والقواعد التي يمكن من خلالها تفعيل دور ممارسة السلطة والمراقبة على مستوى المنشأة وذلك من خلال الاحتكام إلى عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة وذلك بوضع مجموعة من الآليات والأساليب التي تهدف إلى الحد من المشكلات التي قد تطرأ بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عمل المنظمة.

وبالرغم من أن مصطلح الحوكمة قد ظهر في بادئ الأمر على مستوى المنظمة، إلا أنه أصبح اليوم يهتم بكافة الأوجه الاقتصادية وأنشطة الدولة الأخرى. والحوكمة على مستوى الدولة تعني ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف إدارة الشأن العام. وفي هذا الإطار أصبحت الحوكمة من وجهة نظر العلوم السياسية والاقتصادية تشتمل على كل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تضمن مصالح المواطنين في إطار معادلة التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات.

إن المتأمل لأدبيات البحث المتعلقة بالحوكمة يلاحظ عدم وجود تعريف محدد لها. وبصفة عامة فإن الحوكمة تتضمن المؤسسات والتقاليد التي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدول وذلك بهدف إدارة الشأن العام. وتشمل الحوكمة كذلك عملية اختيار المسؤولين وكيفية وضع آليات السياسات العامة. ومع بداية التسعينات انتشر مصطلح الحوكمة واستخدم من قبل العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين والمنظمات الدولية والإقليمية كصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ولقد عرف خبيري البنك الدولي Kaufman (and Karry,2002) الحوكمة بأنها مجموعة القوانين والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في بلد معين وذلك لخدمة المصلحة العامة، ومن خلال هذا التعريف فإن الحوكمة تهتم بوضع الإطار العام الذي من خلاله يتم اختيار ومراقبة الحكومات، وتشتمل الحوكمة كذلك على قدرة الحكومات على وضع السياسات الاقتصادية بكفاءة، وتضم أيضاً احترام المواطن والدولة للمؤسسات، وبصفة عامة يتضمن تعريف البنك الدولي للحوكمة ثلاثة عناصر رئيسة، يشمل العنصر الأول ديمقراطية المؤسسات السياسية، أما العنصر الثاني فيحتوي على الاستقرار السياسي وغياب العنف وكفاءة السلطة التنفيذية في حين يهتم العنصر الثالث بمحاربة الفساد والشفافية والمسؤولية. ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بأنها ممارسة السلطات الإدارية والسياسية والاقتصادية من أجل إدارة الشؤون العامة. وعرفت كذلك لجنة الاتحاد الأوروبي (Commission of the European Communities) الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد السلوكية التي تنظم المصالح العامة وإدارة الموارد والسلطة في بلد معين. وقد تم استخدام مصطلح الحكم الجيد(Good Governance) وذلك للإشارة إلى الطريقة التي من خلالها تدير الحكومة موارد الدولة، والحكم الجيد يعني، في هذا الإطار، ممارسة الحكومة للسلطة بكفاءة وشفافية عالية لضمان التوزيع العادل للموارد على أفراد المجتمع. وبصورة عامة تتفق معظم هذه التعريفات على أن الحوكمة تتعلق في الأساس بكفاءة الدولة في إدارة الشؤون العامة، وكذلك فعالية الحكومة وسيادة القانون ومحاربة الفساد وإبداء الرأي والمساءلة.

2-2-2 مؤشرات الحوكمة

مع بداية تسعينيات القرن الماضي أصبح موضوع الحوكمة محل جدل الخبراء والمنظمات الدولية ووكالات التعاون الدولية، لذلك سعى كل من الباحثين والمنظمات

الدولية إلى إيجاد مؤشرات يتم من خلالها قياس عناصر وأبعاد مفهوم الحوكمة، باعتبار أن هذه المؤشرات تؤثر على دوائر السياسة والاقتصاد والأعمال الدولية، كما تؤثر على القرارات الكبرى للشركات العالمية في مجال الأعمال الدولية لاسيما في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه المؤشرات:

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: والمدرج في الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide, (ICRG) الصادر عن مجموعة (The Political Risk Services, (PRS)، حيث قامت مجموعة (PRS) منذ عام 1980 بإنشاء قاعدة بيانات سميت بالدليل الدولي للمخاطر القطرية وتحتوي هذه القاعدة على مجموعة من مؤشرات تعبر عن الحوكمة ومناخ الاستثمار ومن أهمها الاستقرار السياسي وبيئة الاستثمار والصراع الداخلي والخارجي والفساد وتدخل الجيش والدين في السياسة والصراع الديني والطائفي وكفاءة الإدارة والديمقراطية.
- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: تأسست منظمة الشفافية الدولية (International Transparency ((TI)) عام 1994 وهي منظمة غير حكومية اهتمت بموضوع الفساد على مستوى العالم، ومع بداية عام 1995 وضعت هذه المنظمة مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index, (CPI) والذي يصنف الدول حسب درجة الفساد وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات الضرورية عن طريق استبانة تشمل رجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر بخصوص الرشوة.
- مؤشر منظمة (Freedom House): هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل في مجال الديمقراطية والحرية على المستوى العالمي. وتعتبر هذه المنظمة مصدراً رئيسياً لمؤشرات الحوكمة من خلال تقييم احترام القوانين المنظمة للحياة السياسية من ناحية والحريات العامة من ناحية أخرى وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات فرعية تهتم بالعملية الانتخابية والتعددية السياسية وحرية التعبير وسيادة القانون.
- مؤشر البنك الدولي: لعب البنك الدولي دوراً محورياً في بلورة مؤشرات الحوكمة والتي تعتبر من أكثر المؤشرات استخداما من قبل الباحثين والخبراء والمنظمات الدولية والإقليمية، حيث قام البنك الدولي بإنشاء قاعدة بيانات (World Wide Governance Research Indicators) وسميت كذلك هذه القاعدة ببيانات [4](KKM). وقد اعتمد البنك الدولي على ستة مؤشرات كبرى للحوكمة وهي:

- المؤشر الأول: السيطرة على الفساد (Control of Corruption): يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على محاربة الفساد الاقتصادي والإداري.
- المؤشر الثاني: فعالية الحكومة أو كفاءة الحكومة (Government Effectiveness): يختص هذا المؤشر بكفاءة الإدارة الحكومية على مستوى جودة الخدمات العامة وكذلك حياديتها تجاه التجاذبات السياسية ومصداقيتها.
- المؤشر الثالث: الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف (Political stability and absence of violence) هذا المؤشر يقيس مدى احتمال الضرر باستقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي عن طريق العنف والإرهاب.
- المؤشر الرابع : جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر جودة القوانين والأنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة أدق هذا المؤشر يبرز قدرة الدول على اقتراح وصياغة قوانين وأنظمة تدفع الاستثمار والتنمية.
- المؤشر الخامس: مؤشر سيادة القانون Rule of (Law): يعتبر هذا المؤشر ركنا أساسيا في الحوكمة باعتبار أن احترام سيادة القانون لا يهم الجانب المدني فقط بل يتعداه ليشمل سيادة القانون في مجال الاقتصاد والأعمال وعلى هذا الأساس فإن هذا المؤشر يعتبر مكونا مهماً لمناخ الاستثمار.
- المؤشر السادس: إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability): يتعلق بمساهمة المواطنين في اختيار الحكومات. ويقيس هذا المؤشر قدرة المواطنين على المشاركة بصفة غير مباشرة في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات خاصة في مجال السياسات الاقتصادية المتبعة.

[4] سميت هذه البيانات باسم باحثي البنك الدولي الذين أنشأوا هذه القاعدة وهم (Kauffman ,Kraay and Masrtruzzi)

3- أدبيات البحث والدراسات السابقة

تركز معظم الدراسات التي تهتم بالحوكمة بوجه عام على دراسة علاقة الحوكمة بالنمو الاقتصادي وتؤكد على أن الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة يؤدي إلى رفع مستوى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. وترى مجموعة من الدراسات أن الحوكمة هي الطريقة المثلى للحكم وإدارة التنمية الاقتصادية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية المختلفة ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي (World Bank 2003, Dixit 2007). وفي هذا السياق أكدت دراسة(Mehanna et al, 2010) على أهمية العلاقة بين أساليب الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية بصفة عامة. وبينت هذه الدراسة التي شملت عينة من 23 بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) خلال الفترة مابين 1996-2005م، أن مؤشرات الحوكمة مثل المساءلة وفعالية الحكومة ومحاربة الفساد هي محددات رئيسة للتنمية الاقتصادية في هذه الدول. وفي دراسة البراوي (2012) حول الحوكمة وعلاقتها، خاصة بالتنمية لعينة من أربعة عشر بلدا عربيا أظهرت النتائج أن عدم الالتزام بمعايير الحوكمة في مجال الشفافية والرقابة يؤدي في غالب الأحيان إلى تدني معدلات التنمية.

يتضح أن جميع هذه الدراسات تتفق بالرغم من اختلاف توجهاتها وأهدافها على ضرورة دعم الحوكمة من خلال دعم الاستقلالية المالية والإدارية للوحدات الاقتصادية والاستمرار في تحديث الأنظمة والتشريعات لضمان تحقيق تنمية فعالة وخدمات عالية الجودة. كما تؤكد أن تطبيقات الحوكمة لا تكفي وحدها للانتعاش الاقتصادي ما لم تعزز بتوفر الموارد وخاصة السيولة المالية والاستثمار.

وبالرغم من أهمية الاستثمار في رفع مستوى الإسهام الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات في الناتج المحلي لكثير من الاقتصاديات إلا أن الدراسات التي تناولت علاقة الحوكمة بالاستثمار تعد قليلة نسبيا. وفي الفترة الأخيرة أصبحت بعض الدراسات تهتم أكثر بتحليل أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبصفة عامة هناك بعض الأدلة من التجارب العالمية التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار وتدفق رأس المال والفاعلية الاقتصادية من ناحية، وبين أساليب الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد من ناحية أخرى (Fan et al. 2007, Sin and Leung 2001). ولقد أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (2002) في هذا السياق إلى أن وجود مناخ مؤسسي جيد يساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكد تقرير البنك الدولي (2005) على أن وجود مناخ اقتصادي محفز للاستثمار يساعد على جذب الأموال للأسواق المحلية والتوسع في التجارة والصناعة وخلق فرص عمل جديدة. وبينت دراسة (Globerman & Shapiro, 2002) بوضوح أن الحوكمة تعتبر محرك أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق الظروف الجاذبة للشركات العالمية الكبرى المساهمة في التنمية الصناعية في كثير من الدول.

كذلك اهتم العديد من الباحثين وبصفة خاصة بدراسة أثر تطبيق بعض معايير الحوكمة (محاربة الفساد والديمقراطية وجودة المؤسسات وحماية الحقوق الفكرية..الخ) على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار أبرزت دراسة (Wei, 2000) الدور السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلصت دراسة Globerman and Shapiro, (2002) إلى وجود علاقة موجبة بين جودة المؤسسات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول النامية التي تمر بمراحل انتقالية والتي تهدف بالأساس إلى تركيز آليات الحكم الرشيد. وبينت نتائج دراسة Jensen Nathan (2003) أن الدول الديمقراطية تجذب ما يقارب 70% من نسبة الاستثمار الأجنبي العالمي في حين أن نسبة هذا الاستثمار في الدول الغير ديمقراطية لا تزال ضعيفة. ولقد اعتمدت دراسة (Azmat-Saini et al. 2010) على عينة تتكون من دول آسيا وأمريكا اللاتينية لتوضيح أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط أساسا بتطبيق معايير الحوكمة وخاصة معايير سيادة القانون والسيطرة على الفساد والجودة التنظيمية والفعالية الحكومية والسياسية. ولقد طبق (Buchanan et al. 2012) نموذج البانل على عينة تتكون من مائة وأربعة وستين دولة في الفترة الممتدة بين 1996 و2006 وبينت هذه الدراسة أن جودة المؤسسات الحكومية وسبل إدارة الاقتصاد يصاحبها عادة نسبة استثمارات خارجية مرتفعة. واهتم بعض الباحثين كذلك بدراسة أثر تطبيق بعض معايير جودة الأنظمة والقوانين المشجعة للأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الاتجاه فقد ركزت بعض

الدراسات مثل دراسة (Knack and Keefer, 1995) ودراسة (Lee and Mansfield, 1996) على الدور الإيجابي الذي تلعبه حماية الحقوق الفكرية في التأثير المباشر على اتجاهات وسلوك الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وأيدت هذه النتائج دراسة (Aizenman and Spiegel,2006) التي خلصت إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين حماية حقوق الملكية ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكدت دراسة (Yashen Huang, 2003) أن وجود مؤسسات ذات كفاءة عالية يؤثر إيجابيا على ريادة الأعمال سواء قام بهذه الأعمال مستثمرون محليون أو أجانب.

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بعلاقة الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الدول العربية فهي قليلة جدا وجلها يركز على جانب حوكمة الشركات والتركيز على حالة فردية لبلد أو قطاع معين. ومن هذه الدراسات دراسة الجميلي (2011) التي تتحدث عن مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها الجوهري على القرارات الاستثمارية في العراق حيث خلصت الدراسة إلى أن المستثمرين دائماً يحتاجون إلى معلومات ذات شفافية واستمرارية حتى يتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة. وبينت دراسة أبي سليم (2014) أثر التزام الشركات الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركز الباحث على مدى التزام الشركات الأردنية بمبادئ الحوكمة وأثر ذلك على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأردن ملتزمة إلى حد كبير بمبادئ حوكمة الشركات وأن الالتزام بذلك له وقع إيجابي على الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمارات.

وأغلب هذه الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على الاستثمار في بعض الدول العربية لم تتناول أساليب الحوكمة الرشيدة في إطارها المؤسسي الشامل الذي يعكس السياسة العامة في هذه الدول وما إذا كان لها علاقة بنظام الإدارة العامة وإدارة الاقتصاد ككل، بل ركزت على جانب حوكمة الشركات التي هي جزء من منظومة الحكم الرشيد ولا تتناول بطريقة دقيقة معايير الحوكمة الشاملة وجوانبها السياسية والقانونية والإدارية التي تتمثل في معايير الحكم وإدارة شؤون الدولة والاقتصاد وتفاعل جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية والإفراد في منظومة واحدة تعكس أسلوب الحكم الرشيد. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الالتزام بالمعايير الدولية للحوكمة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

4- تطور الاستثمار الأجنبي في الدول العربية وعلاقته بالحوكمة

منذ تسعينيات القرن الماضي أصبحت المنطقة العربية من أهم المناطق الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وارتفعت تدفقات هذا النوع من الاستثمار بصفة ملحوظة. والشكل (1) يوضح تطور التدفقات الإجمالية في المنطقة العربية خلال الفترة 1990-2014.

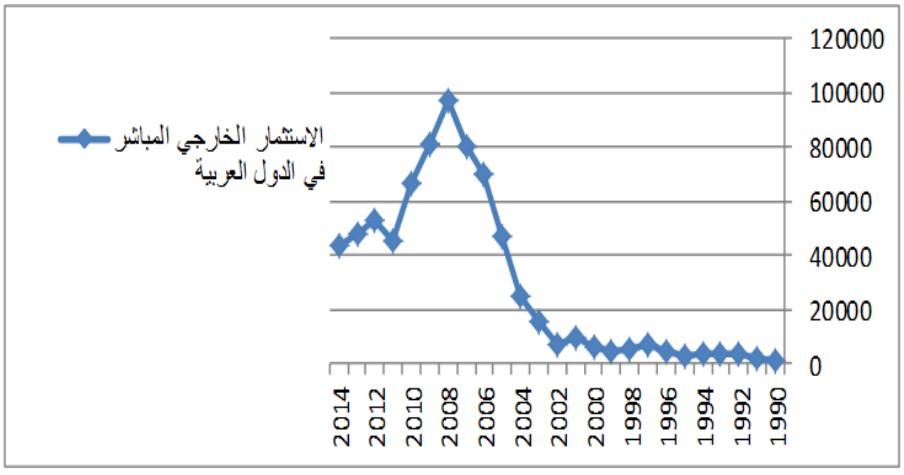

شكل (1): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية (بالمليون دولار أمريكي)

ومن خلال الشكل (1) يظهر جليا تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1990-2008، ثم بدأ بالتراجع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. وبصفة عامة تؤكد التقارير العالمية والعربية المهتمة بالاستثمار المباشر وجود عدة أسباب تفسر هذا السلوك للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعل من بينها ارتفاع نسبة النمو في المنطقة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة استقطاب الشركات العالمية المستثمرة في مجالات الصناعات والخدمات المرتبطة أساسا بقطاعات الغاز والنفط في منطقة الخليج لاسيما بعد العام 2001م، ومن ناحية أخرى كان لتطوير تطبيق معايير الحوكمة وتحسين مناخ الاستثمار كذلك دور مهم في التحسين النسبي لتصنيف المنطقة العربية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد تجسدت إصلاحات الحوكمة منذ الثمانينات في أغلب الأقطار العربية في تغيير العديد من الأنظمة والتشريعات ووضع ضمانات تكفل للمستثمرين حفظ الحقوق وتحويل رأس المال والأرباح وحل المنازعات أمام القوانين الوطنية وفرص التحكيم الدولي ووفقا للمعاهدات الدولية، وتم كذلك إصدار جملة من التدابير الأخرى المتعلقة بحماية براءات الاختراع وحقوق المؤلف والملكية الصناعية. ومنذ سنة 2000م دخل العالم العربي مرحلة من التحول والتغيير بسبب المطالب الشعبية المتزايدة بالتنمية والخدمات وبقدر أكبر من المشاركة والشفافية والفاعلية والكفاءة في أداء المؤسسات الحكومية والحد من الفساد. وكل هذه الإجراءات تهدف إلى مزيد من إرساء مبادئ جودة القوانين والشفافية وبصفة عامة تطبيق معايير الحوكمة بما يعمل على تدعيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي دول مثل الأردن وتونس والجزائر والمغرب يتم إعفاء المشروعات الصناعية والسياحية والصحية بنسب متفاوتة من الرسوم الضريبية. وفي ليبيا ومصر والسودان تعفى الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات من جميع الرسوم والضرائب الجمركية. وفي المغرب تعفي المشاريع الاستثمارية من الرسوم على القيمة المضافة حين استيرادها للآلات والمعدات والسلع التجهيزية. وفي دول الخليج ترتبط هذه الحوافز للمشاريع الاستثمارية بتشغيل العمالة الوطنية والمساهمة في خطط التنمية. وكذلك تقدم بعض الدول الخليجية إعفاءات كاملة للشركات الأجنبية العاملة في المناطق الحرة حيث تعفى البضائع الواردة إلى المناطق الحرة أو المصنعة فيها من الرسوم الجمركية (قويدري، 2005).

وشهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا من قبل الدول العربية بموضوع الحوكمة وخاصة الحاجة لمؤسسات حكومية أكثر فاعلية وكفاءة قادرة على إدارة التنمية. وقد ساهم الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي في دول الخليج في التقدم خطوات في مجال الحوكمة. فقد بدأت السعودية في توسيع القاعدة الشعبية لصناعة القرار منذ عام 2005م من خلال إدخال نظام الانتخابات المحلية وتفعيل دور المجالس البلدية وسن الكثير من القوانين مثل قوانين رأس المال وحقوق الملكية والاستثمار وإعادة هيكلة النظام القضائي (Almarshad 2011). وبوجه عام تظهر مؤشرات محاربة الفساد العالمية تحسنا في مؤشرات الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين (Hakimi and Hamdi 2015). وهناك كذلك جهود ملموسة في المغرب وتونس والأردن تتمثل في تغييرات هيكلية في نظم الإدارة الحكومية ومراقبة الأموال العامة. وتشهد تونس حركة تحول كبيرة نحو تأطير البناء المؤسسي للدولة وتشجيع الاستثمار، وهناك جهود ملموسة في الأردن تعكس تبني أساليب الحوكمة واللامركزية في إدارة الأجهزة الحكومية وعمل الإدارات المحلية والمساءلة العامة والشفافية والإفصاح المالي. وهناك جهود مماثلة في الجزائر تتمثل في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات والتدابير الجديدة للضبط الاقتصادي والجهود الموجهة لزيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي وتفعيل أساليب الحوكمة (عمر، 2013).

لقد أدت هذه الإصلاحات إلى استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية وبصفة عامة ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من (463) مشروعا عام 2003م إلى (1335) عام 2008م، ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009م حتى تراجع مرة أخرى إلى (767) مشروعا عام 2014م (المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات 2015). وهذه المعطيات تبرز أنه بالرغم من هذا النسق التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية فلا يزال حجم هذا

الاستثمار دون المستوى المطلوب مقارنة بنسبة الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة (شكل (2) ، وهذا يدعو الدول العربية إلى مزيد من جهود تكريس مبادئ الحوكمة وذلك من خلال وضع أنظمة واضحة تسعى لمحاربة الفساد وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية وإرساء أنظمة مبسطة وواضحة تحمي الاستثمار وتبسط عمليات التصفية وتساعد على إرساء دولة القانون والمؤسسات.

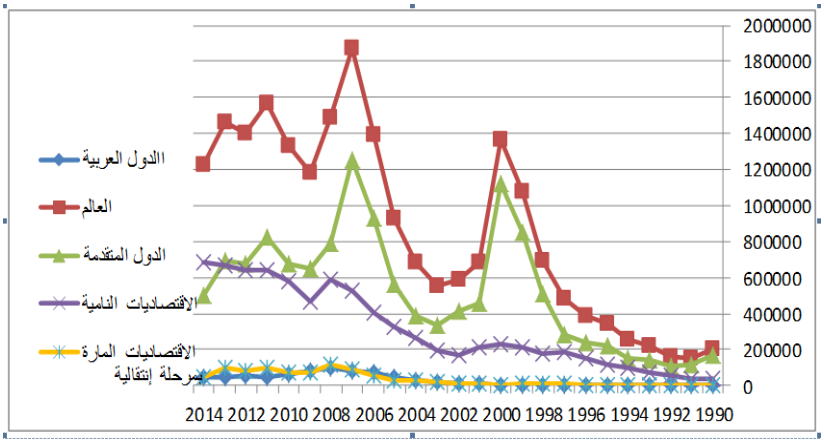

الشكل (2): تطور تدفقات الاستثمارات الخارجية في العالم وبعض المجموعات الإقليمية (بالمليون دولار أمريكي)

5- الدراسة التطبيقية

5-1 فترة الدراسة، العينة ومصادر البيانات

تم تطبيق نموذج البانل خلال الفترة الممتدة بين 1996-2010م على عينة تتكون من اثنتي عشرة دولة تمثل 55% من مجموع الدول العربية. وهذه العينة تشمل الدول التالية : الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات. وقد استعمل الباحثون برنامج (Stata.13) في التحليل ، وتم الاعتماد على مصدرين أساسيين هما بيانات البنك الدولي وبيانات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات.

والجدير بالذكر أن اختيار العام 1996 كبداية لفترة الدراسة يتمثل في أن مؤشرات الحوكمة محل البحث قد بدأت تتوفر فعلياً بداية السنة المذكورة. كما تم الاقتصار على الفترة 1996-2010 لأنها فترة تتسم بالاستقرار السياسي النسبي مقارنة بما يليها من سنوات، حيث شهدت بعض الدول العربية موجة من الثورات والاضطرابات السياسية وندرك ما يؤديه ذلك من أثر سالب مباشر على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وكذلك تم الاقتصار على 12 دولة عربية فقط لعدم توفر العديد من البيانات المستخدمة في النموذج القياسي لبقية الدول العربية.

5-2 النماذج القياسية المستخدمة في التقدير واختبار المفاضلة

لتقييم أثر الحوكمة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة من الدول وفي فترة زمنية محددة اعتمدت الدراسة على نموذج البانل التالي:

$$\left(\frac{FDI}{GDP}\right) = \alpha_0 + \sum^{p} \alpha_i X_{it} + \sum^{6} \beta_i Gov_{it} + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2,.....,12$$

$$t = 1996,.....,2010$$

حيث أن:

- i = الدولة
- t = الفترة الزمنية
- T = عدد الفترات الزمنية للدراسة لكل دولة $(T = n \times t)$
- η_i = معامل قياس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة
- ε_{it} =الحد العشوائي أو الخطأ العشوائي

▪ $\left(\frac{FDI}{GDP}\right)$: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو المتغير التابع.

▪ X : المتغيرات المستقلة الأساسية وتمثل محددات الاستثمار الأجنبية المباشر، وهذه المتغيرات تم اعتمادها في عديد من الدراسات التطبيقية. وتشمل هذه المتغيرات:

- $GGDP$: معدل النمو الاقتصادي.
- $\left(\frac{EX}{GDP}\right)$: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي.
- $\left(\frac{IM}{GDP}\right)$: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي.

▪ Gov : متغيرات الحوكمة وهي متغيرات مستقلة. ولقد تم استعمال المؤشرات الستة للبنك الدولي وهي:

- السيطرة على الفساد (Control of Corruption (CC)).
- فعالية أو كفاءة الحكومة (Government Effectiveness (GE)).
- الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف: Political) Stability and Absence of Violence (PS)).
- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (Regulatory Quality (RQ)).
- سيادة القانون (Rule of Law (RL)).
- إبداء الراي والمساءلة (Voice and Accountability (VA)).

وبناء على هذه التعريفات يمكن إعادة كتابة النموذج على النحو التالي :

$$\left(\frac{FDI}{GDP}\right)_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GGDP_{it} + \alpha_2\left(\frac{EX}{GDP}\right)_{it} + \alpha_3\left(\frac{IM}{GDP}\right)_{it} + \alpha_4 CC_{it} + \alpha_5 GE_{it} + \alpha_6 PS_{it} + \alpha_7 RQ_{it} + \alpha_8 RL_{it} + \alpha_9 VA_{it} + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2,.....,12$$

$$t = 1996,.....,2010$$

يسمى هذا النموذج بنموذج البانل (Panel Model) أو نموذج بيانات السلاسل المقطعية وهذا النوع من النماذج أصبح اليوم من أكثر النماذج تطبيقا في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية نظرا لأنه يجمع بين إيجابيات نماذج السلاسل الزمنية (Time Series Models)وإيجابيات نماذج المقاطع العرضية المقطعية (Cross-Sectional Models) لأنه يهتم بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من خلال التغير في الزمن وحسب التغير في المشاهدات المقطعية في نفس الوقت. وبشكل عام يسمح أسلوب نماذج البانل بتقدير نموذجين أساسين وكثيرا الاستخدام وهما نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model −FEM) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model −REM). وللمفاضلة بين هذين النموذج استخدم الباحثون اختبار (Haussman 1978) الذي يعتمد على احتساب إحصائية Haussman وهي:

$$H(x^2) = \left(\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)'\left[Var\left(\hat{B}_{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}_{RF}\right)\right]^{-1}\left(\hat{B}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)$$

حيث أن :

- $H(x^2)$: القيمة المحسوبة لإحصائية Haussman وتتبع هذه الإحصائية في حالة فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2)
- $\left(\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)$: الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.
- $\left(Var\left(\hat{\beta}_{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}_{RE}\right)\right)$: الفرق بين مصفوفة التباين –التغاير لمقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

من الناحية التطبيقية اذا كانت القيمة الحتمالية (P-Value)لإحصائية Haussman ($H(x^2)$) أصغر من 5% أو 10% على أقصى تقدير، فهذا يعني رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل. وقد قام الباحثون في هذا الاطار باختبار (Hausman)، والجدول (1) يوضح النتائج المتحصل عليها وذلك بالاعتماد على برنامج (Stata13).

الجدول رقم (1) : نتيجة اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

نوع الاختبار	Chi-Square.Statistic	P-Value
اختبار Hausman	15.96	0.0678(***)

(***) معنوية الاختبار عند 0.10

من خلال هذا الاختبار يتضح جليا أن (P-Value) أصغر من 10% وهذا يعني رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تعني أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأفضل.

5-2 النتائج والتحليل

يستهدف هذا الجزء من الدراسة استخدام نموذج البانل لدراسة التأثير الذي تحدثه بعض المتغيرات المستقلة وخاصة تلك المتعلقة بالحوكمة على المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتضمن الجدول (2) نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

الجدول رقم (2): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابت

المتغير التابع : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) **الفترة : 2010-1996; عدد السنوات =15 ; عدد الدول =12; مجموع مشاهدات البانل =15*12=180**			
المتغيرات الفرعية	Coef.	t-value	Prob.
(GGDP)معدل النمو الاقتصادي	8.185(*)	4.25	0.000
(EX/GDP)نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي	0.082(**)	2.54	0.012
(IM/GDP)نسبة الواردات إلى الناتج المحلي	0.252(*)	6.87	0.000
((Control of Corruption (CC) السيطرة على الفساد	0.446	0.37	0.710
((Government Effectiveness (GE) فعالية أو كفاءة الحكومة	3.596(**)	2.03	0.044
الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف (Political Stability and Absence of Violence (PS)	0.065	0.08	0.935
((Regulatory Quality (RQ) جودة التشريعات التنظيمية	3.373(***)	1.80	0.074
((Rule of Law (RL) مؤشر سيادة القانون	1.669	1.05	0.296
((Voice and Accountability ((VA)إبداء الراي والمساءلة	0.847	0.70	0.483
Constant	0.025	0.31	0.759
F = 6.17 Prob > F = 0.0000			
* قيمة معنوية عند مستوى احتمالي 0.01 **قيمة معنوية عند مستوى احتمالي 0.05 ***قيمة معنوية عند مستوى احتمالي 0.10			

ومن خلال الجدول (2) يمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

- **أثر نمو البلد المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر:** أظهرت النتائج أن نسبة نمو البلد المضيف ذات دلالة إحصائية معنوية وتؤثر طردياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتيجة تتلاءم مع معظم نتائج الأبحاث المهتمة بدراسة نوعية العلاقة بين الحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن وجود نسبة نمو مرتفعة في الدولة المضيفة يؤكد على صحة الحالة الاقتصادية والجو العام للاستثمار في الدولة المضيفة.

- **أثر الواردات على الاستثمار الأجنبي المباشر:** أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية معنوية بين نسبة الواردات من السلع والخدمات ونسبة جذب الاستثمار الأجنبي. ويمكن تفسير هذه العلاقة بالدور الكبير الذي يلعبه استيراد المواد الأولية ورأس المال الحقيقي المتمثل في الآليات والمعدات التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في البلد المضيف.

- **أثر الصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر:** أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية معنوية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يبرز الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ونلاحظ في هذا الإطار أن أغلب الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول محل الدراسة هي مركزة وبصورة أساسية في قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات البترولية وهي قطاعات مصدرة بالأساس.
- **تأثير محاربة الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:** من خلال نتائج النموذج المستخدم تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين محاربة الفساد واستقطاب الاستثمار. ويمكن تفسير هذه العلاقة باعتبار أن الفساد يمكن أن يكون له أثر سلبي وكذلك أثر ايجابي على الاستثمار. بصفة عامة يعتبر الفساد عائقاً جوهرياً لعملية جلب الاستثمارات الأجنبية لما يترتب عليه من وجود حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، وكذلك يزيد الفساد من تكلفة بعض الخدمات المصاحبة لعملية الاستثمار والتي يحتاجها المستثمر في بلوغ هدفه النهائي. ومن هذا المنطلق فإن انتشار الفساد يؤثر سلبيا على الاستثمار. ولكن من ناحية أخرى فإن الفساد وسوء الإدارة قد لا يمثل عائقا للاستثمار، باعتباره في بعض الحالات وفي بعض البلدان المضيفة يمثل حافزا لدخول دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن المستثمرين الأجانب من التمتع بالأساليب الغير شريفة التي تمارس من قبل بعض الموظفين للتحايل على الأنظمة. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون الفساد مفيدا للمستثمرين لأنه يمكنهم من تجاوز القيود الإدارية والتنظيمية والقانونية.
- **تأثير جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها:** تظهر نتائج تحليل النموذج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية إيجابية بين نوعية القوانين واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وهذه النتائج تؤكد أن المستثمر الأجنبي يهتم باختياره للدولة المضيفة التي تمتاز بجودة القوانين والتشريعات الداعمة لعملية الاستثمار الأجنبي والتي تسهل عملية استجلاب عناصر الإنتاج الضرورية وتصدير المنتج وكل ما يهم سوق العمل. وبصفة عامة يفضل المستثمرون الأجانب الدول المضيفة التي تتمتع بقوانين تتلاءم مع مبادئ الاقتصاد الحر.
- **مؤشر فاعلية الحكومة:** يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات التي تقدمها الحكومات للمواطنين وكذلك جودة الأنظمة واللوائح التي تصدرها الحكومات. وقد أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية، الأمر الذي يشير إلى أن هذا المؤشر يؤثر إيجابياً على الاستثمار. ويدلل هذا على انسياب حركة الإنتاج والتجارة وتسهيل ما يتعلق بها من إجراءات.
- **أثر سيادة القانون:** تظهر النتائج عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يمكن تفسيره بعدم ثقة المواطنين والمستثمرين في علاقة العملية الاستثمارية بسيادة القانون الفعلية في هذه الدول، لضعف بسط سيطرة القانون فيها.
- **مؤشر المشاركة والمساءلة:** بصفة عامة يقيس هذا المؤشر قدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات العامة كما يقيس كذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهذا يعني أن هذا المؤشر يقيس درجة مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرارات والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة. ولقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة إحصائية لدور المشاركة والمساءلة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف مبادئ تطبيق الديمقراطية في معظم هذه الدول.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:** مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف هو مؤشر يقيس من الناحية الإحصائية احتمال عدم استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي وبالتالي فإن هذا المؤشر يلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمار. إلا أن هذه الدراسة الإحصائية أثبتت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المؤشر ونسبة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اثنتي عشرة دولة عربية في الفترة 1996-2010م. وقد هدفت إلى تقييم آثار تطبيق معايير الحكم الرشيد المعتمدة من قبل البنك الدولي والمتمثلة في محاربة الفساد وجودة التنظيمات التشريعية وفعالية وكفاءة الحكومة وسيادة القانون والمشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف على

ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على استخدام نموذج البانل. وللتعرف على النموذج المثالي استعمل الباحثون اختبار Haussman للمفاضلة بين نموذج البانل للآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج البانل للآثار العشوائية (Random Effects Model). ولقد أظهرت النتائج في هذا الإطار أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأمثل لدراسة تأثيرات معايير الحوكمة على الاستثمار الأجنبي.

كما بينت نتائج الدراسة أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وكذلك بمعايير الحوكمة. ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- تعتبر نسبة النمو الاقتصادي وتطور نسبة الواردات وكذلك نسبة الصادرات من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- هناك اثنان فقط من مؤشرات الحكم الرشيد وهما كفاءة الحكومة وجودة التشريعات لديهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتائج تدل على أن اتجاهات ونمط الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال فترة الدراسة كانت تأخذ بعين الاعتبار كفاءة الحكومة وجودتها التنظيمية للتشريعات.
- المؤشرات الأخرى للحوكمة والمتمثلة في محاربة الفساد والاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة وفقاً لهذه الدراسة لم تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على هذه النتائج يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على تدعيم نسب نمو إيجابية ومتطورة بالدول العربية، إذ ترى الشركات الأجنبية في ذلك حالة صحية جيدة لاقتصاديات المنطقة.
- يجب على الدول العربية العمل على تحسين تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال دعم الإنتاجية والاعتماد على سياسة تجارية خارجية تدعم الانفتاح التجاري والمالي.
- في مجال الحوكمة لابد للدول العربية من تكثيف الجهود في مجال الالتزام بمبادئ الحوكمة حتى تتمكن من تحسين جاذبيتها لهذا النوع من الاستثمار الذي يعتبر داعما أساسيا للتطور الاقتصادي والتنمية.

المراجع

المراجع العربية

أبو سليم، خليل (2014)، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)، مجلة جامعة جازان، المجلد 2 العدد 1 ص 166-195

أرشيد، عبد المعطي (2008)، محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني للفترة 1985 – 2005، مجلة النهضة، مج 9 ع 3، (87 – 108).

الامين، أحمد (2010). حوكمة الشركات في مصر .مكتبة الاسراء: القاهرة.

البراوي، أنمار أمين. (2012)، محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول. مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، 15- 17 ديسمبر ، جامعة الجنان ، طرابلس - لبنان.

البسام، بسام عبد الله. (2014)، الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية. بحوث اقتصادية عربية. العددان 67-68. ص 176-200.

الجميلي، وعد حسين شلاش (2011)، دور مبادى حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على القرارات الاستثمارية، مؤتمر التخطيط الاقتصادي والإداري، جامعة المستنصرية، بغداد.

رخا، حسام شحاتة عبد الغني (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم – الآثار – المحددات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر ع 2 (215 – 237).

صقر، عمر محمد عثمان (1999)، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة شمال أفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج 3، ع 4، (14 – 62).

عمر،علي عبد الصمد .(2013)، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر- دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث العدد 12 ص 39 -46.

قويدري محمد، (2005) تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه، المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، 26، 1.

المؤسسة العربية للاستثمار وإئتمان الصادرات (2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منه، المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، 33، 2، 1-32.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abu Salim, K. (2014), Measuring the impact of implementing the principles of corporate governance in attracting foreign investments: Field evidences from Jordanian environment. *Jazan University Journal, 2*(1): 168-195.

Alamin, A. (2010), *Corporate governance in Egypt*. Cairo: Al Isra Library.

Albassam, B. A. (2014). Good governance: A case study of Saudi Arabia. *Arab Economic Research, 67-68*: 176-200.

Albrahwi, A. A. (2012), The determinants of governance: An empirical study for a selected sample of countries. *Conference on Management Globalization in the Knowledge Era*, Al-Jinan University, Tripoli, Lebanon.

Arshid, A. (2008), Determinants of foreign investment in the Jordanian economy for the period 1985-2005. *Al Nahda Journal, 9*(3): 87-109.

Omar, A. A. (2013), The framework of corporate governance in Algeria – a comparative study with Egypt. *El-Bahith Review, 12*(39): 46.

Qwaidri, M. (2005), Analysis of the status of foreign direct investment and its prospects in developing countries. Unpublished PhD thesis, University of Algeria, Algeria.

Rakha, H. S. A. G. (2012), Foreign direct investment, concept - effects - determinants. *Journal of Research and Business Studies, Egypt, 2*: 215-237.

Saqer, O. M. O. (1999), Globalization and foreign direct investment: The case of North Africa. *The Scientific Journal of Research and Business Studies, 3*(4): 14-62.

The Arab Investment & Export Credit Guarantee. (2008), the international concept of foreign direct investment (FDI) and its characteristics, 26, 1, *The Arab Investment & Export Credit Guarantee.*

The Arab Investment & Export Credit Guarantee. (2015), Incoming- outgoing foreign direct investment (FDI) in Arab countries, 33, 2: 1-32 *The Arab Investment & Export Credit Guarantee.*

المراجع الاجنبية

Aitken, B. J., and Ann E. H. (1999). "Do domestic firms benefit from direct foreign investment? Evidence from Venezuela." *American economic review* 89 (3):605-618.

Aizenman, J. and Spiegel, M. (2006), "Institutional efficiency and the investment share of foreign direct investment." *Review of International Economics* 14 (4):683-697.

Almarshad, S. O. (2011). *The impact of good governance and decentralization reforms on the effectiveness of local authorities: The case of Saudi municipalities*: University of Connecticut.

Azman-Saini, WNW, Ahmad Zubaidi, A. Baharumshah, and Siong Hook Law. (2010), "Foreign direct investment, economic freedom and economic growth: International evidence." *Economic Modelling* 27 (5):1079-1089.

Buchanan, B. G. ،Quan V. Le., and Meenakshi R. (2012), "Foreign direct investment and institutional quality: Some empirical evidence." *International Review of Financial Analysis* 21 (2012):81-89..

Dixit, A. (2007), *Governance, Institutions and Development*. NJ: Princeton University.

Dunning, J. H. (1988). "The eclectic paradigm of international production: a restatement and some possible extensions." *Journal of international business studies* 19 (1):1-31.

Fan, J. PH, Randall M., Bernard Y. Y., and Lixin C. Xu.

(2007). "Does' Good Government'Draw Foreign Capital? Explaining China's Exceptional Foreign Direct Investment Inflow." *Explaining China's Exceptional Foreign Direct Investment Inflow (April 1, 2007). World Bank Policy Research Working Paper* (4206).

Farazmand, A. (2012), "Sound governance: engaging citizens through collaborative organizations." *Public Organization Review* 12 (3):223-241.

Fujimori, A., and Takahiro S. (2015), "Productivity and technology diffusion in India: The spillover effects from foreign direct investment." *Journal of Policy Modeling* 37 (4):6.651−30

Gani, A. (2007). "Governance and foreign direct investment links: evidence from panel data estimations." *Applied Economics Letters* 14 (10):753-756.

Globerman, S., and Daniel S. (2002), "Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure." *World development* 30 (11):1899-1919.

Gui-Diby, S. L. (2014). "Impact of foreign direct investments on economic growth in Africa: Evidence from three decades of panel data analyses." *Research in Economics* 68 (3):248-256.

Hakimi, A. and Helmi H. (2015). How Corruption affect Growth in MENA region? Fresh Evidence from a Panel Cointegration Analysis.

Jensen, N. M. (2003), "Democratic governance and multinational corporations: Political regimes and inflows of foreign direct investment." *International organization* 57 (03):587-616.

Kaufmann, D., and Aart K. (2002). "Growth without governance." *World Bank Policy Research Working Paper* (2928).

Kinda, T. (2010). "Investment climate and FDI in developing countries: firm-level evidence." *World development* 38 (4):498-513.

Knack, S., and Philip K.(1995)"Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional indicators".

Lee, J.Y., and Edwin M. (1996), "Intellectual property protection and US foreign direct investment." *The review of Economics and Statistics*:181-186.

Mehanna, R.A., Yazbeck, Y. and Sarieddine,L. (2010), "Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?" *Journal of Transnational Management* 15 (2):117-150.

Rhodes ،R. AW. (2007). "Understanding governance: Ten years on." *Organization studies* 28 (8):1243-1264.

Sin, C.Y. and Leung,W.F. (2001), "Impacts of FDI liberalization on investment inflows." *Applied Economics Letters* 8 (4):253-256.

United Nation. (2011), *The Millennium Development Goals Report 2011*. New York: United Nation.

Wei, S.J. (2000). "How taxing is corruption on international investors?" *Review of economics and statistics* 82 (1):1-11.

World Bank. (2003), *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability*. Washington DC: World Bank.

World Bank. (2005), *World Development Report, 2005: A better Investment Climate for Everyone* Washington, D.C.: World Bank.

Yasheng H. (2003). *Selling China: Foreign investment during the reform era*. New York: Cambridge University Press.

Impact of Governance on Foreign Direct Investment in Arab Countries

Sultan O. Al-Murshed*, Murad O. Al-Zamami*, Saifaldeen A. Mahdi *

ABSTRACT

This study aims to examine the relationship between governance and foreign direct investment. The empirical investigation employs a panel dataset of 12 Arab countries over the period (1996-2010), which have been characterized by relative political stability over subsequent years. To do so, the impacts of six governance indicators, developed by the World Bank, on foreign direct investment are checked. We start by applying the Hausman test that suggests the appropriateness of the fixed effect model. The findings revealed that the government effectiveness indicator and the regulatory quality indicator are the most important factors affecting the attraction of foreign direct investment in the studied sample. On the other hand, the other four governance indicators; namely, control of corruption, political stability, absence of violence and rule of law and voice and accountability have no significant effects on foreign direct investment. These results highlight the need for active efforts to improve governance in Arab countries. Such measures will certainly ameliorate the attractiveness of foreign direct investment, considered as an important engine for enhancing economic growth and sustainable development.

Keywords: Foreign direct investment, Governance, Panel data, Arab countries.

* Faculty of Business Administration, Northern Border University, Saudi Arabia.

Received on 14/6/2016 and Accepted for Publication on 25/4/2017.